مجلة جامعة الأزهر – غزة، سلسلة العلوم الإنسانية 2014، المجلد 16، العدد 1 ص 125–152

أثر الإعفاءات الضريبية على القوائم المالية للوحدات الاقتصادية المدرجة في بورصة فلسطين

علي سليمان النعامي
dr.ali_@hotmail.com
قسم المحاسبة
جامعة الأزهر – غزة

مفيد الشيخ علي
قسم المحاسبة
جامعة الأزهر – غزة

ايمن السكافي
قسم المحاسبة
جامعة الأزهر – غزة

تاريخ الاستلام 2013/11/10 تاريخ القبول 2014/3/23

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح أثر الإعفاءات الضريبية على القوائم المالية للوحدات الاقتصادية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية و ذلك من خلال دراسة تطبيقية على هذه الوحدات و لتحقيق أهداف هذه الدراسة ، فقد تم تصميم استبانة مكونة من ثلاثة أجزاء اعتمادا على الإطار النظري و الدراسات السابقة ، وزعت على الوحدات الاقتصادية و عددها (48) استبانة ، وبلغت الردود (36) استبانة صالحة للتحليل ، أي بنسبة إرجاع قدرها (75 %). لقد استخدم الباحثون البرنامج الإحصائي (SPSS) في التحليل ، كما استخدموا المعالجات الإحصائية الملائمة لهذا الغرض .

وقد قدمت الدراسة مجموعة من النتائج أهمها : وجود اثر للإعفاءات الضريبية على القوائم المالية للوحدات الاقتصادية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية ، و بالتالي فهي تؤثر على كل من صافي الدخل وحجم رأس المال وهيكل حقوق الملكية لهذه الوحدات .

كما قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات كان من أهمها : الإفصاح عن الإعفاءات الضريبية في القوائم المالية بشكل يظهر حجم هذه الإعفاءات ومدتها

(تاريخ الاستفادة وتاريخ الانتهاء) والعمل على تطوير الإعفاءات الضريبية وإعادة النظر فيها من فترة لأخرى حسب الظروف الاقتصادية، التي تناسب سياسات الدولة .وكذلك نشر تقرير سنوي من وزارة المالية يوضح حجم الإعفاءات الضريبية الممنوحة ماديا و أسماء الوحدات المستفيدة من هذه الإعفاءات .

Abstract: *This study aims at identifying the impact of tax exemption on the financial statements of the Palestine stock exchange through an applied study on the economic units.*

To achieve the objectives of this study, a questionnaire has been designed. consisted of three parts, depending on previous studies and the theoretical framework , distributed to the economic units . the questionnaires were (48), the replied questionnaires were (36), which represent (75%). The researcher used statistical program (SPSS) in the analysis, as appropriate statistical treatments used for this purpose. The most important results of the study showing a impact of the tax exemptions on the financial statements of the economic units listed on the Palestine Stock Exchange, and are therefore affect both net income and the amount of capital and the structure of equity to these units.

A set of recommendations was concluded by this study, the most important ones were, Disclosure of tax exemptions in the financial statements showing the size and duration of such exemptions (Benefit date and expiration date). And working on the development of tax exemptions and reconsideration from time to time depending on economic conditions, which fit state policies and publication of an annual report of the Ministry of Finance shows the volume of tax exemptions granted materially and the names of the units benefit from these exemptions.

الكلمات الدالة : الإعفاءات الضريبية – بورصة فلسطين للأوراق المالية – صافي الدخل حجم رأس المال – هيكل حقوق الملكية .

المقدمة

عندما نشأت السلطة الوطنية الفلسطينية في العام 1994 كان هناك قانونان لضريبة الدخل أحدهما في قطاع غزة (قانون ضريبة الدخل فترة الانتداب البريطاني رقم (13) لسنة 1947) و الآخر في الضفة الغربية (قانون ضريبة الدخل الأردني رقم (25) لسنة 1964) وبعد عدة محاولات تم سن قانون ضريبة موحد للضفة الغربية و قطاع غزة (قانون ضريبة الدخل رقم (17)لسنة2004). وعند تطبيق هذا القانون بدأت تظهر بعض المشكلات التي دعت السلطة الوطنية الفلسطينية إلى إجراء تعديلات على هذا القانون بموجب قرار قانون رقم (2) لسنة 2008 حيث سعى هذا القرار إلى تحقيق هدفين : –

الأول : تقليص معدل ضريبة الدخل على الأفراد إلى جانب منح إعفاءات كثيرة بهدف تحفيز الادخار و الاستثمار .

الثاني : هو تقليص معدل الضريبة على أرباح الشركات و المستثمرين كتعويض عن ازدياد عدم الاستقرار وعدم اليقين مما يساعد على تشجيع الاستثمار المحلي و الأجنبي**(ماس، 2011)** وخاصة انه يوجد مناخ خصب لمشاريع من الممكن أن تساهم في جعل المجتمع الفلسطيني مجتمعاً منتجاً بدلاً من كونه مجتمعاً استهلاكياً في بعض مجالات الحياة خاصة أنه مجتمعٌ يزخر بالطاقة العاملة لذلك جاء قانون تشجيع الاستثمار في فلسطين رقم(1) لسنة 1998م.**(التميمي ،2008)**

وهذا توافق مع مجموعة كبيرة من البحوث التي رأت أن هناك سياسات تشجع الشركات على فرص العمل و الاستثمار و ذلك من خلال الإعانات الضريبية و الائتمان و المعاملات التفضيلية و هي تشكل فئة كبيرة من الإعفاءات الضريبية وتؤثر على قرارات الأعمال و الأنشطة الاقتصادية للدولة .(**Washington State Institute for Public Policy**)

بعد ذلك ايضا تم اعتماد وتطبيق القانون رقم 2011/8 لضريبة الدخل في فلسطين و وهذا سبب ارتباكا بسبب الانقسام الفلسطيني حيث ان المحافظات الجنوبية (قطاع غزة) تعتبر هذا القانون بحاجة لاعتماد من المجلس التشريعي مما ادى الى تعطيل تطبيقه في مناطق المحافظات الجنوبية .

ويعد البحث الحالي محاولة للوقوف على اثر هذه الإعفاءات على القوائم المالية للوحدات المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية لأنه ومما لا شك فيه أن الإعفاءات التي تتضمنها السياسة الضريبية للسلطة الفلسطينية تؤثر على سلوك المكلفين وتدفعهم نحو الاستفادة بشكل كامل من هذه الإعفاءات و بالتالي فهي تعكس أثرا ملموسا على قوائمهم المالية .

تم التعرف من خلال هذا البحث على اثر الإعفاءات الضريبية و كذلك على مدى الاستفادة من قانون هذه الإعفاءات و مدى تأثيره على تشجيع الاستثمار في فلسطين .

أولا : مشكلة الدراسة

إن مواكبة التقدم و النمو الاقتصادي الحاصل في العالم يجعل من الضرورة التكيف مع كل المتغيرات و لأن النظام الضريبي ككل يعتبر أحد هذه النظم فإن أهدافه تطورت أيضا ليصبح أداة تلعب دورا مهما في التوجيه الاقتصادي و الاجتماعي بالإضافة إلى أنّه مصدر تمويل مهم للخزانة العامة للدولة لذلك تلجأ الدول عامة إلى تقديم الإعفاءات و الحوافز و التسهيلات الضريبية لتحقيق أهداف الدولة في زيادة الاستثمارات المحلية و الأجنبية وفي زيادة حصيلة الإيرادات للدولة من الضرائب المحصلة . وفي النطاق المحلي في فلسطين فقد تضمنت القوانين الضريبية إحداث تعديلات مهمة في عدة مجالات من بينها الإعفاءات الضريبية و الاقتصادية التي اقرها قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني بهدف تشجيع المكلف و المستثمرين على زيادة استثماراتهم و

تعويضهم عن واقع عدم الاستقرار و عدم اليقين الحاصل في فلسطين و بالتالي نتوقع أن تؤثر هذه الإعفاءات الضريبية على القوائم المالية للوحدات المدرجة في بورصة فلسطين، لذا يمكن صياغة مشكلة الدراسة بالسؤال الرئيس التالي : ما أثر الإعفاءات الضريبية على القوائم المالية للوحدات المدرجة في بورصة فلسطين؟ و يتفرع منه الأسئلة التالية :

- ما أثر الإعفاءات الضريبية على صافي الدخل للوحدات المدرجة في بورصة فلسطين؟
- ما أثر الإعفاءات الضريبية على حجم رأس المال للوحدات المدرجة في بورصة فلسطين؟
- ما أثر الإعفاءات الضريبية على هيكل حقوق الملكية في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين؟

متغيرات الدراسة :

المتغير المستقل (الإعفاءات الضريبية) وتعرف حسب قانون الدخل الفلسطيني 2004/17 التخفيض على صافي الدخل لغرض تحقيق العدالة .

المتغيرات التابعة (، صافي الدخل ، حجم رأس المال ، هيكل حقوق الملكية)

تعتمد الدراسة على نموذج الانحدار المتعدد وعلى نموذجٍ قياسيٍ يبين العلاقة بين المتغير المستقل (الإعفاءات الضريبية) والمتغيرات التابعة ، وهي:، صافي الدخل ، حجم رأس المال ، هيكل حقوق الملكية .

كما يمكن توضيح العلاقة بين متغيرات الدراسة بالشكل الآتي :

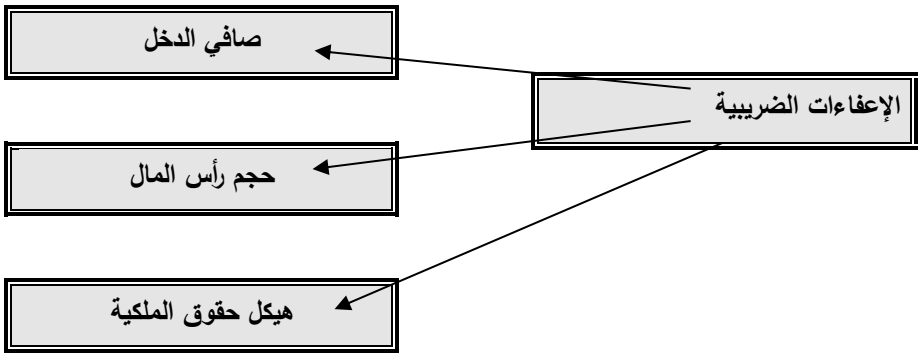

ثانيا : أهمية الدراسة

تقديم معلومات مهمة لمديري الشركات و المحاسبين و المستثمرين و المحللين عن اثر الإعفاءات الضريبية الممنوحة لتساعدهم في اتخاذ القرارات المناسبة .كذلك التوصل إلى نتائج تدعم وجود أثر للإعفاءات الضريبية الممنوحة على القوائم المالية للوحدات الاقتصادية المدرجة في بورصة فلسطين ، و تعتبر هذه الدراسة من أوائل الدراسات التي تناولت قياس أثر الإعفاءات الضريبية الممنوحة على القوائم المالية للوحدات الاقتصادية المدرجة في بورصة فلسطين في حدود علم الباحثون .

ثالثا : أهداف الدراسة

التعرف على الإعفاءات الضريبية التي يمنحها قانون ضريبة الدخل الفلسطيني وقانون تشجيع الاستثمار للوحدات المساهمة العامة .

1. التعرف على بنود القوائم المالية التي تتأثر بالإعفاءات الضريبية الممنوحة.
2. الخروج بتوصيات من شانها تطوير الاستفادة من الإعفاءات الضريبية الممنوحة للوحدات المدرجة في بورصة فلسطين.

رابعا : فرضيات الدراسة

في ضوء مشكلة الدراسة و أهدافها تم صياغة الفرضيات التالية :

الفرضية الرئيسة / لا يوجد أثر للإعفاءات الضريبية الممنوحة على القوائم المالية للوحدات الاقتصادية المدرجة في بورصة فلسطين.

الفرضيات الفرعية :

H01 / لا يوجد أثر للإعفاءات الضريبية الممنوحة على صافي الدخل في القوائم المالية للوحدات المدرجة في بورصة فلسطين.

H02 / لا يوجد أثر للإعفاءات الضريبية الممنوحة على حجم رأس المال للوحدات الاقتصادية المدرجة في بورصة فلسطين.

H03 /لا يوجد أثر للإعفاءات الضريبية الممنوحة على هيكل حقوق الملكية للوحدات الاقتصادية المدرجة في بورصة فلسطين .

خامسا : منهجية الدراسة

اعتمد الباحثون على دراسة جوانب وأبعاد الظاهرة موضع الدراسة من خلال اطلاعه على الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث، و للوصول إلى دراسة اثر الإعفاءات الضريبية على القوائم المالية للوحدات الاقتصادية المدرجة في بورصة فلسطين ، باستخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يهدف إلى توفير البيانات والحقائق عن المشكلة موضوع البحث لتفسيرها والوقوف على دلالاتها، وحيث أن

المنهج الوصفي التحليلي يتم من خلال الرجوع للوثائق المختلفة كالكتب والصحف والمجلات وغيرها من المواد التي يثبت صدقها بهدف تحليلها للوصول إلى أهداف البحث، كما أنه تم استخدام أسلوب الحصر الشامل واستخدام الاستبانة في جمع البيانات الأولية.

سادسا : الدراسات السابقة

1. دراسة (**أبو خلف ، 2007**) بعنوان " حوافز ضريبة الدخل الممنوحة في قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني رقم (1) لسنة 1998 ".

تناولت الدراسة حوافز ضريبة الدخل الممنوحة في قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني رقم(1) لسنة 1998 م، حيث أن هناك أنواعًا متعددة ومختلفة من الحوافز لجذب الاستثمارات كما هدفت الدراسة إلى تقييم حوافز ضريبة الدخل ومعرفة مدى مساهمة هذه الحوافز أو مدى تأثير إجراء تعديلات على الحوافز مسببة الإشكاليات في زيادة الاستثمار ، وأن تكون كذلك مادة مساعدة للمسئولين عن صياغة قوانين تشجع الاستثمار في حالة تعديلها. وكانت نتيجة المعالجة الإحصائية لزيادة الرضا لدى المستثمرين عن حوافز ضريبة الدخل الممنوحة بالقانون وبالتالي التأثير على القرار بزيادة الاستثمارات في فلسطين ، ولابد من إصدار قانون تشجيع استثمار معدل يتضمن إجراء التعديلات على الحوافز المذكورة لاحقا بالترتيب حسب أهميتها للمستثمرين ووكلائهم وهي : زيادة حوافز عدد السنوات للإعفاء الكامل ، إضافة نص الاعتراف بالخسائر للمشاريع المستفيدة ، وجود نص بالقانون يمنح ،الإعفاء الجزئي إعفاء % 50 من ضريبة الدخل المستحقة –بدلا من القيمة الاسمية 10 % . منح التطوير التوسيع حوافز إعفاء كامل من الضريبة ، إضافة سنة الإنتاج إلى السنوات المعفية ، والنتيجة الأقل أهمية من حيث حوافز ضريبة الدخل بالنسبة للمستثمرين وممثليهم اعتماد حوافز لكل منطقة جغرافية ، واعتماد حوافز مشروطة بعدد العمال.

2. دراسة (**لخضر ، 2007**) بعنوان " دور الامتيازات الضريبية في دعم القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية " دراسة حالة ، مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب–بسكرة للفترة 2003 –2005.

هدفت الدراسة إلى توضيح مدى أهمية الامتيازات الضريبية و عرض الفوائد التي تعود علي المؤسسة من خلالها بيان كيفية الاستفادة من القوانين والتشريعات الضريبية بما يخدم مصلحة المؤسسة و ضرورة الاهتمام بالامتيازات الضريبية ودراستها من طرف المسيرين ومحاولة دراسة انعكاس الامتيازات الضريبية في الواقع العملي على الوضعية التنافسية للمؤسسة. من أجل الإجابة على مختلف التساؤلات المطروحة، والتي تعكس إشكالية الدراسة، ومن أجل اختبار صحة الفرضيات المذكورة في الدراسة ، فقد تم اختيار المنهج الوصفي التحليلي للدراسة و الاعتماد على" منهج دراسة

حالة و هذا من خلال اختيار مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب ومن أهم نتائج الدراسة : تؤثر الضريبة علي مختلف أنشطة المؤسسة سواء كان هذا التأثير مباشرا أو غير مباشر. تعتبر الضريبة متغيراً استراتيجياً يجب مراعاتها عند تحديد القرارات المتعلقة بالمؤسسة. تؤثر الضريبة على أرباح الشركات بصفة خاصة على مؤشر الربحية الذي يعيق المؤسسة من إنشاء القيمة لمساهميها باعتبار أن هذه العوائد تخضع مرة ثانية للضريبة على الدخل الإجمالي.

3. دراسة (**Jinyan Li , 2007**) بعنوان

Development and Tax Policy

اهتمت هذه الدراسة ببحث دور السياسة الضريبية في التنمية الاقتصادية بالإشارة إلى حالة الصين ، وهدفت إلى إظهار دور الحوافز الضريبية في جذب الاستثمارات الأجنبية ، ومن ثم إظهار دورها في إبراز اقتصاد السوق في إحداث تنمية اقتصادية واجتماعية ، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها أن الحوافز الضريبية قد لعبت دورا أساسيا وهاما خلال السنوات السابقة في عملية التنمية الاقتصادية وقد ظهر ذلك في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الصين ، وأن هناك كفاءة واضحة لدى الإدارات الضريبية التي يناط بها تطبيق الإجراءات القانونية الواردة في القانون الضريبي وأن الإجراءات الضريبية تتصف بالشفافية والوضوح.

4. دراسة (**نصر، 2008**) بعنوان " دور هيئة تشجيع الاستثمار في تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي في فلسطين ". (دراسة حالة قطاع غزة) .

تهدف الدراسة إلى التعرف على دور الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار الفلسطينية في تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي في فلسطين (دراسة حالة قطاع غزة). و يتكون مجتمع الدراسة من جميع المشاريع الاستثمارية الحاصلة علي شهادة تأكيد الاستثمار من قبل الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار في محافظات قطاع غزة والبالغ عددها 68 مشروعا استثماريا من العام 1998 حتي 2006واستخدم نصر أسلوب المسح الشامل ، وقد تم استرداد 60 استبانة صالحة للتحليل من أصل 68 استبانة تم توزيعها أي بنسبة استرداد89 % . وقد أظهرت الدراسة عدة نتائج هامة منها ضعف الحوافز والضمانات التي يقدمها قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني رقم 1 للعام 1998 ، بالإضافة إلى ضعف الخدمات في مرحلتي ما قبل الاستثمار وما بعد الاستثمار للمستثمرين من قبل الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار. وأوضحت الدراسة أن هناك ضعفًا في مجال السياسة العامة للسلطة في مجال سياسة تشجيع الاستثمار الأجنبي حيث لم يميز قانون الاستثمار بين المستثمر المحلي والأجنبي.. وقد أوصت الدراسة بجملة من التوصيات التي تقتضي ضرورة مراجعة التشريعات

الخاصة بالاستثمار وتطويرها أسوة بباقي الدول، وتفعيل دور الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار عن طريق منحها المزيد من الصلاحيات .

5. دراسة (**Sjoquist & Stoycheva , 2008**) بعنوان :

"The Property Tax Exemption for Nonprofits"

استهدفت الدراسة مراجعة الدراسات السابقة الموجودة حول الإعفاءات الضريبية للمنظمات غير الربحية وتحديد الثغرات التي يجب معالجتها في البحوث المستقبلية وبدأت الدراسة بفحص المبررات و إيجاد المعايير المقبولة للإعفاءات الضريبية على المنظمات غير الربحية ومن ثم دراسة حجم خسارة الإيرادات من الإعفاءات و ركزت الدراسة على الدراسات النظرية و العملية للآثار الاقتصادية للإعفاءات و أُخذ في الاعتبار تأثير المزايا الضريبية على القرارات حول المدخلات و المخرجات و الأشكال التنظيمية مثل قرارات الملكية أو الاستئجار ، حصة السوق . وأثر الإعفاءات على الممتلكات المجاورة. وكان من أهم نتائج الدراسة أن يتم مواصلة النظر و الفحص في حجم الإيرادات المتنازل عنها و مزايا وعيوب هذه التنازلات و إيجاد الحلول للتوزيع المتساوي لعبء الإعفاء . ومن أهم التوصيات مواصلة متابعة سلوك المنظمات غير الربحية نظريا وعمليا لكي يستطيع الباحثون تحسين فهمهم للآثار الاقتصادية للإعفاءات الضريبية على المنظمات غير الربحية

6. دراسة (**Zuo , 2009**) بعنوان :

How Do Tax Incentives Affect the Composition of Foreign Direct Investment (FDI) in North-East Asia "

هدفت الدراسة إلى التعرف على كيفية تأثير الحوافز الضريبية على تكوين الاستثمار الأجنبي المباشر في شمال شرق آسيا . وقد أوضحت الدراسة أن الحوافز الضريبية ليس لديها تأثير قوي على تكوين الاستثمار الأجنبي المباشر كما أشارت نتائج الدراسة أن الحوافز الضريبية تكون فعالة فقط في التأثير على تكوين الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعات ذات التقنية العالية وكذلك القطاعات كثيفة رأس المال مثل قطاع التمويل أمّا الصناعات التقليدية مثل الصناعات الزراعية هي اقل حساسية لتوافر الحوافز الضريبية . وكان بعض معوقات هذه الدراسة أن المعلومات التي تم الحصول عليها من الصين و اندونيسيا من مواقع حكومية ليست شاملة و ليست موثوقاً بها بالإضافة انه تم استبعاد 3 جولات من الأنشطة كانت تحتويها الدراسة.

7. دراسة (**علي و احمد ، 2010**)بعنوان " الإعفاءات الضريبية و دورها في تشجيع الاستثمار ".

هدفت الدراسة إلى التعرف على حجم الآثار الاقتصادية للضريبة ودورها وأهميتّها في الاقتصاد العراقي من خلال دراسة بيان أثرها على الاستثمار و التعرف عن النظام الضريبي الفعال و تحليل إعفاءات قانون الضريبة وقانون الاستثمار و العلاقة التي تربط الضريبة وأثرها على الاستثمار و دراسة العوامل غيرّ الضريبية التي تشجع الاستثمار . ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن الإعفاءات الممنوحة في قانون ضريبة الدخل العراقي رقم 113 لسنة 1982 كثيرة جدا و تحتاج إلى إعادة دراستها وأن الإعفاءات الممنوحة في قانون الاستثمار جيدة ومن توصيات الدراسة أن الإعفاء الضريبي وإن كان كاملا و مشجعا لجذب الاستثمارات إلا أنه ليس العامل الوحيد ولا بد من دراسة الإعفاء قبل منحه و يفضل منح الإعفاءات للمشاريع الاستثمارية تبعا لطبيعة الاستثمارات .

8. دراسة (**مهاني ، 2010**) بعنوان" أثر الحوافز التشجيعية في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني على الإيرادات الضريبية في قطاع غزة "

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على طبيعة الحوافز التشجيعية الضريبية بأنواعها المختلفة ومدى تأثيرها على زيادة الإيرادات الضريبية، ولغرض تحقيق أهداف الدراسة والإجابة علي أسئلتها، تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي والحصول علي البيانات والمعلومات الأولية عن طريق استبانة تم إعدادها وتوزيعها على مجتمع الدراسة. هذا وقد تم التوصل إلى عدة نتائج أهمها أن تطبيق حوافز تشجيعية ضريبية تؤدي إلى زيادة حصيلة الإيرادات الضريبية، وأن توعية المكلفين بالتنزيلات والخصومات الواردة في قانون ضريبة الدخل تعمل على تسهيل إجراءات التحصيل الضريبي، وأن تطبيق الإعفاءات بصورة عادلة بين المكلفين يحقق العدالة والمساواة بينهم. وفي ضوء تلك النتائج توصي الدراسة بضرورة قيام المشرع الضريبي الفلسطيني بتطوير الشرائح الضريبية المنصوص عليها بما يتلاءم مع المقدرة التكليفية للأفراد، وإعادة النظر فيها من فترة لأخرى حسب الظروف الاقتصادية ، حتى يشعر المكلف بالعدالة الضريبية، مع العمل على تخفيض النسب الضريبية للحد من التهرب الضريبي، مع تنمية الوعي الضريبي لدى كلِ من الإدارة الضريبية والمكلفين بالضريبة على حد سواء، الأمر الذي يؤدي إلى إزالة الحاجز النفسي بين المكلف والدائرة الضريبية، ويقلل من ظاهرة عدم الرضا من الضرائب ويؤدي بالتالي إلى تخفيض ظاهرة التهرب الضريبي، وبالتالي زيادة حصيلة الإيرادات الضريبية.

9. دراسة **(Becker, Marcus, Jacob : 2012)** بعنوان:

Payout Taxes and the Allocation of Investment "

استهدفت الدراسة دراسة المدفوعات الخارجية الخاضعة للضريبة و تخصيص الاستثمارات وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات عندما تكون ضرائب المدفوعات مرتفعة تلجأ إلى التمويل الداخلي (internal (equity) أو (retained earnings) ولا تلجأ إلى الملكية الخارجية (external equity) وتلجأ الشركات للتمويل الخارجي فقط إذا لم يكن بدائل مثالية لذلك هي تؤثر على استثمارات الشركات وكان من أهم نتائج الدراسة أن الضرائب المرتفعة تشجع على الاستثمار في الشركات بتمويل داخلي وباستخدام لجنة خبراء دولية مع بعض التغييرات في ضرائب المدفوعات الخارجية تبين للدراسة أن هذا التنبؤ قد يحصل وأن هذه الضرائب لديها تأثير كبير على ديناميكيات الاستثمار و النمو في الشركات كذلك أن الاستثمارات المنخرطة في شركات أكثر قابلية لتحقيق أرباح أعلى تكون لديها ضرائب مدفوعات عالية جدا و بالتالي فإن ضرائب المدفوعات تغير تخصيص رأس المال .

سابعا : التعليق على الدراسات السابقة

أوجه الاتفاق بين الدراسات السابقة /

جميع الدراسات السابقة تناولت موضوع ضريبة الدخل و الإعفاءات و الحوافز الممنوحة بشكل عام وأثرها الاقتصادي على كلٍ من الدولة و الشركات المستثمرة وكل الدراسات اتفقت على أن هناك دوراً مهماً للإعفاءات الضريبية يؤثر على مستوى الاستثمار في الدولة .

أوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة/

اختلفت دراسة (Sjoquist & Stoycheva ,2008) بأنها ركزت على فحص المبررات وإيجاد معايير مقبولة للإعفاءات الضريبية على المنظمات غير الربحية ودرست حجم خسارة الإيرادات من هذه الإعفاءات .وهذا اختلف مع الدراسات التي ركزت على معايير الإعفاءات الضريبية للشركات المساهمة العامة.

و اختلفت دراسة (السلفيتي ،2004) بأنها خصصت دراسة أثر ضريبة الدخل على تمويل الشركات المدرجة في بورصة فلسطين و ركزت على دراسة أنواع التمويل لهذه الشركات .وهذا اختلف مع دراسة (ملحم ، 2006) و التي ركزت على اثر ضريبة الدخل على القرار الاستثماري لدى القطاع الخاص.

واختلفت أيضاً دراسة (Becker, Marcus, Jacob : 2012) حيث توصلت أن حجم الضرائب يلعب دورا أساسيا في تحديد هيكل الملكية و تخصيص رأس المال .بالتالي فقد اختلفت عن دراسة (Jinyan Li , 2007) والتي اعتبرت أن السياسة الضريبية لها دور فقط في التنمية الاقتصادية وذلك من خلال العمل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة .

واختلفت دراسة (علي و احمد ، 2010) حيث توصلت إلى أن الإعفاءات الممنوحة في قانون ضريبة الدخل العراقي كثيرة جدا و تحتاج إلى إعادة دراستها وان الإعفاءات الضريبية في قانون تشجيع الاستثمار العراقي ليس العامل الوحيد لجذب الاستثمارات وهذا اختلف مع دراسة (خويرة ، 2004)

و التي اعتبرت أن هناك مزايا عامة مهمة لقانون ضريبة الدخل الفلسطيني تسعى الشركات للاستفادة منها دائما وكذلك إن قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني عاملا مهما في جذب و تشجيع الاستثمار .

ما يميز الدراسة الحالية /

إضافة لما سبق من الدراسات فان الدراسة الحالية المقترحة ستتعرض لقياس اثر الإعفاءات الضريبية الممنوحة محاسبيا على بنود القوائم المالية وهذا لم تتطرق إليه أي من الدراسات السابقة على حد علم الباحث وهذا قد يجدي نفعا في تحقيق مدى استفادة الشركات المدرجة في بورصة فلسطين من هذه الإعفاءات الممنوحة و كيفية تطوير هذه الاستفادة وأيضا تكون هذه الدراسة مقدمة في البحث في هذا المجال قد يستفيد منها الباحثون و المحللون و المستثمرون .

الإطار النظري:

اولا : الإعفاءات الضريبية

تهتم معظم الدول بوضع خطط للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية و قد تكون هذه الخطط طويلة الأجل أو قصيرة الأجل وقد اهتمت أغلب الدول بتحديد هياكل السياسة المالية و السياسة النقدية التي تتسق مع هذه الخطط ومن أهم الوسائل المتبعة لتحقيق أهداف هذه الخطط السياسة الضريبة للدولة و التي تستخدمها الدولة لمواجهة المتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية و التي ترتكز على عدة قواعد أهمها قاعدة العدالة و التي تستند إلى (**شبيطة ، 2006**) أنه على الدولة عندما تعمد إلى فرض الضريبة من خلال القانون الضريبي أن تراعي العدالة من خلال توزيع الأعباء العامة على أفراد المجتمع، وأصدق مثال على تحقيق قاعدة العدالة هو الإعفاءات الضريبية والتنزيلات المسموح بها وأيضاً الشرائح الضريبية، وعليه فليس من المعقول أن يدفع المكلف الفقير نفس مبلغ الضريبة الذي يدفعه المكلف الموسر.

وتعرف الإعفاءات الضريبية وفقاً لقانون الدخل الفلسطيني 8/ 2011 التخفيض على صافي الدخل (**قانون الدخل الفلسطيني 8/2011**) وعُرف أيضاً الإعفاء الضريبي بأنه عدم فرض الضريبة على دخل معين إن كان هذا الدخل يخضع للضريبة في الأصل(**شامية،1993**)والإعفاء إما أن يكون دائماً أو مؤقتاً وإما أن يكون كلي أو جزئي، وأنَ نظام ضريبة الدخل المطبق في فلسطين قد

عالج مسألة الإعفاءات على جميع أنواعها ، وبما أنَ الإعفاءات لا تطبق أو تلغى إلا بموجب قانون، فلا يحق للإدارة الضريبية أن تلغيها أو أن تمنح إعفاءات خارج نطاق التشريع .وفي حقيقة الأمر يجب أن تفرض الضريبة على كل من يحقق دخلاً في داخل الوطن، إلا أن هناك أسباب تستدعي منح الإعفاءات من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية(**الخطيب،2006**)

ثانيا : حجم الشركات المستفيدة من الإعفاءات الضريبية

تشير البيانات أن عدد المشاريع التي استفادت من الإعفاءات الكلية على ضريبة الدخل في الضفة الغربية منذ العام 1998 و حتى 2010 قد بلغت 275 مشروعا بالإضافة إلى 90 مشروعا استفادت من الإعفاءات الجزئية ويلاحظ أن حوالي نصف المشاريع التي استفادت من الإعفاءات الكلية و الجزئية كانت في محافظة رام الله و البيرة و محافظة الخليل فيما حصلت كافة المحافظات الأخرى في الضفة الغربية على النصف الثاني من الإعفاءات و كان اقلها في محافظة قلقيلية و محافظة أريحا و الأغوار ومن الملفت للنظر أن النسبة الأكبر من المشاريع المستفيدة من الإعفاءات هي مشاريع صناعية (بنسبة 73% من المشاريع الجديدة و 89% من المشاريع القائمة)(**المراقب الاقتصادي و الاجتماعي ، 2011**) ويبلغ عدد الشركات المعفاة من الضريبة بموجب قانون الاستثمار حوالي 300 شركة تتراوح قيمة ضريبتها بين 40-50 مليون دولار سنويا حسب ضريبة الدخل في وزارة المالية.

وقد حصل 68 مشروعاً استثمارياً على المزايا المنصوص عليها في قانون الاستثمار الفلسطيني 1998 في الفترة الواقعة مابين 1998 حتى 2008 في قطاع غزة. ويقسم قانون الاستثمار المشاريع الاستثمارية إلى قطاعات إنتاجية مثل الصناعة والسياحة والزراعة وقطاعات خدمية كالتعليم والصحة (قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني، 1998). ويعتبر القطاع الصناعي المستوعب الأكبر للمشاريع الاستثمارية حيث يعتبر قطاع غزة سوقا استهلاكيا كبيرا نظرا لكثافة السكان، حيث تتركز معظم المشاريع الصناعية في صناعة الأغذية والمشروبات و الصناعات الإنشائية. (**نصر، 2008)**

ثالثا: القوائم المالية

تعتبر القوائم المالية هي المخرجات الأساسية والموصل الأساسي للمعلومات ، هذا وتختلف مفاهيم ومحتويات القوائم المالية التي تعدها المنشآت باختلاف الجهات المنظمة لمهنة المحاسبة، واختلاف مفهومها للمستخدم النهائي للمعلومات الواردة في هذه القوائم، كما أن التقارير المالية يجب أن تفصح عن كل ما من شأنه أن يجعلها غير مضللة (**الشلتوني : ٢٠٠٥**)

وتشمل القوائم المالية التالية :

- قائمة الدخل
- قائمة المركز المالي (الميزانية)
- قائمة التغيرات في حقوق الملكية
- قائمة التدفقات النقدية
- ملحق يبين القواعد و الطرق المحاسبية المستعملة و يقدم معلومات تكميلية على الميزانية و جدول حسابات النتائج.

رابعا : بورصة فلسطين

تأسست شركة سوق فلسطين للأوراق المالية "بورصة فلسطين" في العام 1995 كشركة مساهمة خاصة، لتبدأ أولى جلسات التداول في 18 شباط 1997. وفي مطلع شباط من العام 2010 كان التطور الهام في مسيرة السوق وتحولها إلى شركة مساهمة عامة تجاوباً مع قواعد الحوكمة الرشيدة والشفافية. وفي أيلول 2010 أطلقت السوق عن هويتها المؤسساتية الجديدة لتصبح "بورصة فلسطين" علامتها التجارية متخذة من "فلسطين الفرص" شعارا لها. تعمل البورصة تحت إشراف هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، طبقاً لقانون الأوراق المالية رقم (12) لسنة 2004. وتسعى البورصة إلى تنظيم التداول في الأوراق المالية من خلال رزمة من القوانين والأنظمة الحديثة التي توفر أسس الحماية والتداول الآمن. في العام 2009، وضمن تصنيف لأسواق المال على صعيد حماية المستثمرين، حصلت البورصة على المركز الـ33 عالمياً، والمركز الثاني بين الأسواق العربية.

بلغ عدد الشركات المدرجة بالبورصة 48 شركة كما بتاريخ 2012/07/03 بقيمة سوقية حوالي 2 مليار و 800 مليون دولار، موزعة على خمسة قطاعات هي: البنوك والخدمات المالية، والتأمين، والاستثمار، والصناعة، والخدمات. في حين وصل عدد
شركات الأوراق المالية الأعضاء بالبورصة إلى 9 شركات. تتمثل القيم والمبادئ الأساسية للبورصة في الحوكمة الرشيدة، وتحقيق العدالة، والشفافية، والكفاءة، وتوفير الفرص المتساوية لكافة المستثمرين **(موقع بورصة فلسطين)**

مجتمع الدراسة :

يتكون مجتمع الدراسة من كافة الوحدات الاقتصادية المدرجة في بورصة فلسطين والبالغ عددها (48) وحدة موزعة على خمس قطاعات وهي قطاع الاستثمار و قطاع البنوك وقطاع التامين وقطاع الخدمات و قطاع الصناعة ، وقام الباحثون باستخدام أسلوب الحصر الشامل ، حيث تم إخضاع جميع أفراد المجتمع للدراسة.

عينة الدراسة :

تم توزيع أداة الدراسة على جميع أفراد مجتمع الدراسة عبر كل من الفاكس و الايميل و الاتصال المتكرر و الذهاب بشكل مباشر للوحدات الموجودة في قطاع غزة وقد تم توزيع عدد 48 استبانة بواقع استبانة واحدة لكل عينة موجهة للدوائر المالية او اقسام الاستثمار و تم استرداد 36 استبانة صالحة للتحليل ، وهو ما يمثل (75 %) من مجتمع الدراسة ، وبعد تفحص الاستبانات لم يستبعد أي منهما نظرا لتحقق الشروط المطلوبة للإجابة، وقام الباحثون بعرض خصائص وسمات مجتمع الدراسة كما يلي:

تبين أن 66.7 % من عينة الدراسة مؤهلهم العلمي " بكالوريوس " ، و33.3% من عينة الدراسة مؤهلهم العلمي " ماجستير " . مما يدلل على اهتمام الوحدات الفلسطينية المستجيبة بالكوادر المؤهلة ذات الكفاءة، مما يزيد من إمكانية فهمها لموضوع الإعفاءات الضريبية وأثرها على القوائم المالية. كما تبين أن 83.3% من عينة الدراسة تخصصهم العلمي " محاسبة " و 16.7% من عينة الدراسة تخصصهم العلمي " إدارة أعمال " . مما يزيد من الثقة بالمعلومات المستوفاة من هؤلاء المستجيبين بالاستبيان حيث المحاسبين هم الأكثر فهما ودراية بموضوع هذه الدراسة. وتبين أن 27.8% من عينة الدراسة المسمى الوظيفي لهم " مدير عام " ، و33.3% من عينة الدراسة المسمى الوظيفي لهم " مدير مالي " ، و 5.6% من عينة الدراسة المسمى الوظيفي لهم " مدير فرع الاستثمار " ، و 19.4% من عينة الدراسة المسمى الوظيفي لهم " رئيس قسم " ، و13.9% من عينة الدراسة المسمى الوظيفي لهم " رئيس شعبة " . وهذا يدلل على اهتمام المستجيبين بالاستبيان بالإضافة إلى دقة المعلومات المستوفاة من خلال الاستبيان، وذلك لآن المدراء هم الأكثر دراية واطلاعاً على أثر الإعفاءات الضريبية على قوائمهم المالية. وتبين أن 8.3% من عينة الدراسة بلغت سنوات الخبرة لديهم "5 سنوات فأقل " ، و25.0% من عينة الدراسة بلغت سنوات الخبرة لديهم " من (6) إلى (10) سنوات " ، و52.8% من عينة الدراسة بلغت سنوات الخبرة لديهم " من (11) إلى (15) سنة " ، و13.9% من عينة الدراسة بلغت سنوات الخبرة لديهم " أكثر من (15) سنة ". ومن ذلك يتضح أن الوحدات الفلسطينية المستجيبة والمدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية تمتلك العديد المؤهلات والخبرات، مما يدعم موثوقية المعلومات التي يمكن الحصول عليها من خلالهم.

أداة الدراسة :

1. تم إعداد استبانة حول" اثر الإعفاءات الضريبية على القوائم المالية للوحدات الاقتصادية المدرجة في بورصة فلسطين " حيث تعتبر الاستبانة الأداة الرئيسية الملائمة للدراسة الميدانية للحصول على

المعلومات و البيانات التي يجري تعبئتها من قبل المستجيب. ولقد تم تقسيم الاستبانه إلى ثلاثة أجزاء كما يلي:

1. الجزء **الأول** : يتكون من معلومات تتعلق ب**الخصائص الشخصية** ويتكون من 5 فقرات
2. **الجزء الثاني:** يتكون من معلومات تتعلق **بمعلومات عامة** ويتكون من 5 فقرات
3. **الجزء الثالث:** يتناول اثر الإعفاءات الضريبية على القوائم المالية للوحدات الاقتصادية المدرجة في بورصة فلسطين وتم تقسيمه إلى ثلاثة محاور كما يلي:

1. **المحور الأول:** أثر الإعفاءات الضريبية على صافي الدخل للوحدات المدرجة في بورصة فلسطين ويتكون من 9 فقرات.
2. **المحور الثاني** : أثر الإعفاءات الضريبية على حجم رأس المال للوحدات المدرجة في بورصة فلسطين ويتكون من 8 فقرات
3. **المحور الثالث:** أثر الإعفاءات الضريبية على هيكل حقوق الملكية للوحدات المدرجة في بورصة فلسطين ويتكون من 7 فقرات.

وقد كانت الإجابات على كل فقرة مكونة من 5 إجابات حيث الدرجة " 5 " تعني موافق بشدة والدرجة "1" تعني غير موافق بشدة كما هو موضح بالجدول التالي .

جدول رقم(1)
مقياس الإجابات

درجة الموافقة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

صدق وثبات الاستبيان

صدق الاستبانة يعني التأكد من أنها سوف تقيس ما أعدت لقياسه(العساف، 1995) ، كما يقصد بالصدق " شمول الاستبانة لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية ثانية، بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها"(**عبيدات وآخرون 2001،**) وقد قام الباحثون بالتأكد من صدق أداة الدراسة كما يلي:

1) الصدق الظاهري للأداة (صدق الاستبيان)

قام الباحثون بعرض أداة الدراسة في صورتها الأولية على مجموعة من المحكمين تألفت من (8) أعضاء من أعضاء الهيئة التدريسية في كلية الاقتصاد و العلوم الادارية بجامعة الأزهر والجامعة

الاسلامية و جامعة فلسطين وجامعة الأقصى وخبراء ماليين في السلطة الوطنية الفلسطينية متخصصين في المحاسبة والإدارة والإحصاء. واستنادا إلى الملاحظات والتوجيهات التي أبداها المحكمون قام الباحثون بإجراء التعديلات التي اتفق عليها معظم المحكمين، حيث تم تعديل صياغة العبارات وحذف أو إضافة البعض الآخر منها.

2) صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة

تم حساب الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان على عينة الدراسة الاستطلاعية البالغ حجمها 20 مفردة، وذلك بحساب معاملات الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية للجزء التابعة له.

وتبين أن فقرات كل من المحور الأول(**اثر الإعفاءات الضريبية على القوائم المالية**) و المحور الثاني (**اثر الإعفاءات الضريبية على حجم رأس المال**) و المحور الثالث (**اثر الإعفاءات الضريبية على هيكل حقوق الملكية**) لديهم معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05)،حيث إن القيمة الاحتمالية لكل فقرة اقل من 0.05 وقيمة r المحسوبة اكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي 0.396، وبذلك تعتبر فقرات المحور الثلاثة صادقة لما وضعت لقياسه.

ثبات فقرات الاستبانة Reliability:

أما ثبات أداة الدراسة فيعني التأكد من أن الإجابة ستكون واحدة تقريبا لو تكرر تطبيقها على الأشخاص ذاتهم في أوقات (العساف، 1995). وقد أجرى الباحثون خطوات الثبات على العينة الاستطلاعية نفسها بطريقتين هما طريقة التجزئة النصفية ومعامل ألفا كرونباخ.

1- **طريقة التجزئة النصفية Split-Half Coefficient:**

تم إيجاد معامل ارتباط بيرسون بين معدل الأسئلة الفردية الرتبة ومعدل الأسئلة الزوجية الرتبة لكل بعد وقد تم تصحيح معاملات الارتباط باستخدام معامل ارتباط سبيرمان براون للتصحيح (Spearman-Brown Coefficient) حسب المعادلة التالية: معامل الثبات = $\frac{2ر}{1+ر}$ حيث ر معامل الارتباط وقد تبين أن هناك معامل ثبات كبير نسبيا لفقرات الاستبيان مما يطمئن الباحثون على استخدام الاستبانة بكل طمأنينة.

2- **طريقة ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha:**

استخدم الباحثون طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة كطريقة ثانية لقياس الثبات وقد تبين أن قيمة ألفا كرونباخ للاستبانة الكلية يساوي (9138.) أي أن معاملات الثبات مرتفعة مما جعل الباحثون يستخدم الاستبانة بكل طمأنينة.

تحليل فقرات وفرضيات الدراسة

تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة (One Sample T test) لتحليل فقرات الاستبانة ، وتكون الفقرة ايجابية بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة t المحسوبة اكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.03 (أو القيمة الاحتمالية اقل من 0.05 والوزن النسبي اكبر من 60 %)، وتكون الفقرة سلبية بمعنى أن أفراد العينة لا يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة t المحسوبة أصغر من قيمة t الجدولية والتي تساوي-2.03(أو القيمة الاحتمالية اقل من 0.05 والوزن النسبي اقل من 60 %) وتكون آراء العينة في الفقرة محايدة إذا كان مستوى الدلالة لها اكبر من 0.05

الفرضية الأولى: الإعفاءات الضريبية تؤثر على صافي الدخل للوحدات المدرجة في بورصة فلسطين عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (2) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المحور الأول (أثر الإعفاءات الضريبية على صافي الدخل للوحدات المدرجة في بورصة فلسطين)

جدول رقم (2)

تحليل فقرات المحور الأول: أثر الإعفاءات الضريبية على صافي الدخل للوحدات المدرجة في بورصة فلسطين

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
1	تحاول الوحدة عند الحصول على إعفاء ضريبي لمدة معلومة العمل على زيادة أنشطتها خلال هذه المدة للاستفادة من هذا الإعفاء و العمل على زيادة صافي دخل الوحدة .	4.06	0.984	81.11	6.436	0.000
2	قيمة الآثار الايجابية للإعفاء الضريبي اكبر من النفقات و المصاريف التي تدفعها الوحدة في مقابل زيادة أنشطتها.	3.78	0.760	75.56	6.139	0.000
3	زيادة الآلات و المعدات إذا تجاوزت نسبة	4.14	0.543	82.78	12.593	0.000

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
	40% من نسبة المكون المحلي تعمل على الحصول على تمديد فترة الإعفاء لذلك يتوجب أن تخطط الوحدة لهذه الزيادة لأنها ستساهم في زيادة صافي دخل الوحدة .					
4	المشاريع السياحية و الصحية و التعليمية تعني مزيد من الإعفاءات الإضافية من الجمارك و ضرائب المشتريات مما يعني أن مساهمة الوحدة في هذه المشاريع سيعمل على زيادة صافي الدخل .	4.22	0.591	84.44	12.410	0.000
5	عند إقامتكم لمشاريع عقارات تطويرية و التي تمنح الوحدة من خلالها إعفاءات ضريبية تستفيد الوحدة من هذه الفترة لزيادة أنشطتها للاستفادة من الإعفاء الممنوح والعمل على زيادة صافي الدخل .	3.75	0.841	75.00	5.351	0.000
6	زيادة حجم الصادرات يعني الحصول على إعفاءات ضريبية إضافية لذلك تقوم الوحدة بتكوين مشاريع تعمل على زيادة الصادرات للاستفادة من الإعفاءات الضريبية و العمل على زيادة صافي الدخل .	3.81	0.980	76.11	4.930	0.000
7	تقوم الوحدة بالتخطيط لتطوير مشاريعها القائمة بمبالغ تناسب قانون الاستثمار الفلسطيني بهدف الحصول على إعفاء تكون مكاسبه اكبر من قيمة المشاريع التي تم تطويرها .	4.19	0.668	83.89	10.721	0.000
8	الفترات التي تكون فيها الوحدة بدون إعفاءات ضريبية لا تمارس فيها نفس حجم	4.03	0.696	80.56	8.856	0.000

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
	الأنشطة التي تمارسها عندما تكون حاصلة على إعفاء ضريبي .					
9	الإعفاءات الضريبية تعتبر حافزا للوحدة لزيادة الأنشطة خلال فترة الإعفاء الضريبي .	**3.39**	**0.903**	**67.78**	**2.583**	**0.014**
	جميع الفقرات	**3.93**	**0.548**	**78.58**	**10.178**	**0.000**

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "35" تساوي 2.03

ووفق هذه النتائج يتم **قبول الفرضية الأولى** وبالتالي يمكن الوصول إلى أن الإعفاءات الضريبية تؤثر على صافي الدخل للوحدات المدرجة في بورصة فلسطين عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ويرجع ذلك في رأي الباحث إلى رغبة الشركات في زيادة أرباحهم في فترة الإعفاء الضريبي، بل والاعتراف بأكبر قدر من الأرباح بغية الاستفادة من الإعفاءات الضريبية الممنوحة. وتتشابه هذه النتيجة مع نتائج دراسة (الخضر، 2007)، والتي نصت على وجود أثر للضريبة على أرباح الشركات بصفة خاصة على مؤشر الربحية.

الفرضية الثانية: الإعفاءات الضريبية تؤثر على حجم رأس المال للوحدات المدرجة في بورصة فلسطين عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (3) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المحور الثاني (أثر الإعفاءات الضريبية على حجم رأس المال للوحدات المدرجة في بورصة فلسطين)

جدول رقم (3)

تحليل فقرات المحور الثاني: أثر الإعفاءات الضريبية على حجم رأس المال للوحدات المدرجة في بورصة فلسطين

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
1	يعتبر ربط مدة الإعفاءات الضريبية الممنوحة حسب حجم رأس المال حافزا لزيادة رأس المال للاستفادة من هذه الإعفاءات .	4.14	0.683	82.78	10.011	0.000
2	زيادة أنشطة الوحدة خلال مدة الإعفاء الضريبي تحتاج إلى زيادة في رأس المال العامل و التوسع في الخطوط الإنتاجية .	4.00	0.632	80.00	9.487	0.000
3	العمل على زيادة الآلات و المعدات بهدف كسب المزيد من الإعفاءات الضريبية يحتاج إلى زيادة في حجم رأس المال .	3.92	0.692	78.33	7.950	0.000
4	تطوير المشاريع القائمة كخطة لزيادة حجم الإعفاءات الضريبية يتطلب زيادة في حجم رأس المال .	3.75	0.996	75.00	4.516	0.000
5	إقامة مشاريع عقارية تطويرية للاستفادة من الإعفاءات الضريبية يحتاج إلى زيادة في حجم رأس المال.	3.92	0.806	78.33	6.822	0.000
6	مدة الإعفاءات الضريبية التي يمنحها قانون الاستثمار الفلسطيني تعتبر حافزا لزيادة حجم رأس المال .	3.75	0.841	75.00	5.351	0.000
7	زيادة حجم الصادرات للاستفادة من الإعفاءات الضريبية يحتاج إلى زيادة في حجم رأس المال .	3.92	0.692	78.33	7.950	0.000
8	زيادة النفقات و المصروفات التي تتكبدها الوحدة في سبيل الحصول على الإعفاءات	3.86	0.762	77.22	6.783	0.000

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
	الضريبية يصاحبها زيادة في حجم رأس المال.					
	جميع الفقرات	3.91	0.514	78.13	10.570	0.000

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "35" تساوي 2.03

ووفق هذه النتائج يتم **قبول الفرضية الثانية** وبالتالي يمكن الوصول إلى أن الإعفاءات الضريبية تؤثر على حجم رأس المال للوحدات المدرجة في بورصة فلسطين عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

ويرجع ذلك في رأي الباحث إلى أن الإعفاء الضريبي، يشجع المستثمرين والممولين على الاستفادة من أموالهم في هذه الفترة في تحقيق أكبر عائد، خصوصاً في ظل الإعفاء الضريبي على استثماراتهم، مما يوفر للشركات مصادر تمويل إضافية، إضافة إلى عمل الشركة على زيادة رأسمالها لمقابلة المشاريع الإضافية بغية زيادة دخلها في هذه الفترة، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت له دراسة (Becker, Marcus, Jacob : 2012) من حيث أثر الحوافز الضريبية على زيادة رأس المال للشركات المستفيدة من هذه الحوافز.

الفرضية الثالثة: الإعفاءات الضريبية تؤثر على هيكل حقوق الملكية للوحدات المدرجة في بورصة فلسطين عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (4) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المحور الثالث (أثر الإعفاءات الضريبية على هيكل حقوق الملكية للوحدات المدرجة في بورصة فلسطين).

جدول رقم (4)

تحليل فقرات المحور الثالث: أثر الإعفاءات الضريبية على هيكل حقوق الملكية للوحدات المدرجة في بورصة فلسطين

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
1	الحصول على الإعفاءات الضريبية حافزا للمحافظة على حقوق الملكية المحلية للوحدة خلال فترة الإعفاء الضريبي .	3.97	0.878	79.44	6.645	0.000
2	زيادة فترة الحصول على إعفاءات ضريبية يحتاج إلى طرح أسهم جديدة لزيادة حقوق الملكية .	3.75	0.841	75.00	5.351	0.000
3	تمويل تطوير المشاريع القائمة داخل الوحدة بهدف الحصول على إعفاءات ضريبية يبحث عن مصادر بعيدة عن الاقتراض.	3.61	1.202	72.22	3.051	0.004
4	المشاريع العقارية التطويرية هي مشاريع بحاجة لتوسيع رأس المال من خلال زيادة الملكية الخارجية .	3.83	0.697	76.67	7.174	0.000
5	تعمل الإعفاءات الضريبية على تشجيع الاستثمار بالتالي تعمل على زيادة الأرباح العائدة للمساهمين .	3.83	0.971	76.67	5.149	0.000
6	الاحتفاظ بالأرباح (عدم توزيعها) يساهم في زيادة رأس المال و بالتالي يساهم في زيادة فترة الإعفاء الضريبي .	3.75	0.937	75.00	4.801	0.000
7	تعتبر الإعفاءات الضريبية حافزا مهما و مؤثرا على هيكل حقوق الملكية .	3.39	0.934	67.78	2.497	0.017
	جميع الفقرات	3.73	0.700	74.68	6.293	0.000

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "35" تساوي 2.03

ووفق هذه النتائج يتم **قبول الفرضية الثالثة** وبالتالي يمكن الوصول إلى أن الإعفاءات الضريبية تؤثر على هيكل حقوق الملكية للوحدات المدرجة في بورصة فلسطين عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

ويرجع ذلك في رأي الباحث إلى أن الشركات في حالة زيادة الإعفاء الضريبي، تتشجع على التمويل الداخلي حيث تقل في هذه الحال نسبة الوفر الضريبي الناتج عن التمويل بالدين والعكس في حالة عدم وجود إعفاء ضريبي مما يفسر أثر الحوافز الضريبية على هيكل حقوق الملكية. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت له دراسة (Becker, Marcus, Jacob : 2012

تحليل جميع مجالات الدراسة : اثر الإعفاءات الضريبية على القوائم المالية للوحدات الاقتصادية المدرجة في بورصة فلسطين

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (5) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في محاور الدراسة و يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع المحاور يساوي 3.86 ، و الوزن النسبي يساوي 77.29 % وهي اكبر من الوزن النسبي المحايد " 60% " وقيمة t المحسوبة تساوي 9.600 وهي اكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.03 ، و القيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي اقل من 0.05 مما يدل على الإعفاءات الضريبية لها اثر على القوائم المالية للوحدات الاقتصادية المدرجة في بورصة فلسطين ووفق نتائج هذه الفرضيات الثلاثة السابقة يمكن استنتاج صحة الفرضية الرئيسة وبالتالي يمكن الوصول إلى أنه يوجد اثر للإعفاءات الضريبية الممنوحة على القوائم المالية للوحدات المدرجة في بورصة فلسطين.

جدول رقم (5)

تحليل محاور الدراسة (أثر الإعفاءات الضريبية على القوائم المالية للوحدات الاقتصادية المدرجة في بورصة فلسطين

المحور	العنوان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
الأول	أثر الإعفاءات الضريبية على صافي الدخل للوحدات المدرجة في بورصة فلسطين	3.93	0.548	78.58	10.178	0.000
الثاني	أثر الإعفاءات الضريبية على حجم رأس المال للوحدات المدرجة في بورصة فلسطين	3.91	0.514	78.13	10.570	0.000
الثالث	أثر الإعفاءات الضريبية على هيكل حقوق الملكية للوحدات المدرجة في	3.73	0.700	74.68	6.293	0.000

المحور	العنوان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
	بورصة فلسطين					
	جميع الفقرات	3.86	0.540	77.29	9.600	0.000

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "35" تساوي 2.03

ووفق هذه نتائج الفرضيات الثلاثة السابقة يمكن استنتاج صحة الفرضية الرئيسة وبالتالي يمكن الوصول إلى أنه يوجد اثر للإعفاءات الضريبية الممنوحة على القوائم المالية للوحدات المدرجة في بورصة فلسطين.

النتائج و التوصيات

اولا : النتائج

وفق تحليل البيانات التي تم تجميعها واختبار الفرضيات و الإطار النظري للدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

1. يتبين من نتائج الدراسة أن 33.3% من المشروعات المسجلة لدى هيئة الاستثمار قد استفادت بشكل جزئي من الإعفاءات الضريبية المقررة وفق قانون تشجيع الاستثمار، كما أن و44.4% من المشروعات المسجلة لدى هيئة الاستثمار استفادت بشكل كامل من هذه الإعفاءات .
2. تتولد رغبة لدى الشركات في زيادة أرباحهم في فترة الإعفاء الضريبي، بل والاعتراف بأكبر قدر من الأرباح بغية الاستفادة من الإعفاءات الضريبية الممنوحة. حيث توصلت الدراسة إلى أن الإعفاءات الضريبية تؤثر على صافي الدخل للوحدات المدرجة في بورصة فلسطين عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.
3. الإعفاء الضريبي، يشجع المستثمرين والممولين على الاستفادة من أموالهم في هذه الفترة في تحقيق أكبر عائد، خصوصاً في ظل الإعفاء الضريبي على استثماراتهم، مما يوفر للشركات مصادر تمويل إضافية، إضافة إلى عمل الشركة على زيادة رأسمالها لمقابلة المشاريع الإضافية بغية زيادة دخلها في هذه الفترة، حيث توصلت الدراسة إلى أن الإعفاءات الضريبية تؤثر على حجم رأس المال للوحدات المدرجة في بورصة فلسطين عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.
4. الشركات في حالة زيادة الإعفاء الضريبي، تتشجع على التمويل الداخلي حيث تقل في هذه الحالة نسبة الوفر الضريبي الناتج عن التمويل بالدين والعكس في حالة عدم وجود إعفاء ضريبي.

حيث توصلت الدراسة إلى أن الإعفاءات الضريبية تؤثر على هيكل حقوق الملكية للوحدات المدرجة في بورصة فلسطين عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

5. الإعفاءات الضريبية تمثل عاملا أساسيا في تشجيع الاستثمار في فلسطين وان عدد الوحدات التي تستفيد من هذه الإعفاءات في تزايد مستمر .

6. إن كفاءة المعلومات التي يمتلكها مدراء فروع الاستثمار في الوحدات الاقتصادية ساهمت بشكل مباشر في طرق الحصول على الإعفاءات الضريبية .

7. الإيرادات الضريبية هي الجزء الأكبر من الإيرادات العامة في الدولة وهي التي تمكن الدولة من توجيه سياساتها كذلك الإعفاء الضريبي بالرغم من انه خسارة لخزينة الدولة إلا انه جزء مهم تستخدمه الدولة في توجيه سياساتها العامة .

ثانيا : التوصيات

وفق النتائج التي توصلت إليها الدراسة فإن الباحثون يوصون بما يلي:

1. الإفصاح عن الإعفاءات الضريبية في القوائم المالية بشكل يظهر حجم هذه الإعفاءات ومدتها (تاريخ الاستفادة وتاريخ الانتهاء)

2. ضرورة ألا يقتصر تأثير الضرائب في التنمية الاقتصادية على توجيه رؤوس الأموال نحو بعض الأنشطة بل يتعين كذلك أن تؤدي الضرائب دورًا مهمًا في توجيه رؤوس الأموال نحو المحافظات الضعيفة اقتصاديًا التي تشكو من نقص في الإنتاج والتشغيل، ومن ثَم ضرورة منح إعفاءات ضريبية للاستثمارات في هذه المناطق والمحافظات. لذلك فمن الواجب أن يقوم المشرع الفلسطيني و مجلس الوزراء بتقسيم الإعفاءات الضريبية في قانون تشجيع الاستثمار حسب المناطق الجغرافية وتعزيزها في المناطق الأقل استثمارا من اجل تشجيع رأس المال من الدخول إليها.

3. العمل على تطوير الإعفاءات الضريبية وإعادة النظر فيها من فترة لأخرى حسب الظروف الاقتصادية، التي تناسب سياسات الدولة .

4. العمل على خلق دليل توضيحي للإعفاءات الضريبية بهدف زيادة الوعي لدى المستثمرين و المدراء و المهتمين بهذا الموضوع .

5. ضرورة أن تسعى الجهات القانونية إلى تكوين لجان تكون مهمتها تسهيل الحصول على الاعفاءات الضريبية وذلك لما لها من تأثير هام على القطاع الاقتصادي، والعمل الدائم و المستمر على دراسة قانون تشجيع الاستثمار بحيث يسمح لمنح إعفاءات ضريبة للقطاعات الاقتصادية التي يكون حجم رأسمالها أقل مما هو مذكور في القانون، مما يؤدي إلى تحقيق البناء الاقتصادي في المجتمع.

6. تحسين المناخ الاستثماري وتوجيه الإعفاءات الضريبية نحو قطاعات معينة ذات مزايا تنافسية، وتخفيض المعدلات الضريبية، والسعي نحو إبرام المزيد من الاتفاقيات الدولية ، وكذلك تسريع الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة .

7. العمل على نشر تقرير سنوي من وزارة المالية يوضح حجم الإعفاءات الضريبية الممنوحة ماديا و أسماء الوحدات المستفيدة من هذه الإعفاءات ومدى استفادة المجتمع الفلسطيني من هذه المبالغ التي تنازلت عنها خزينة الدولة لصالح تشجيع الاستثمار .

8. ضرورة عقد ورش عمل دائمة بين ممثلين عن وزارة المالية و مؤسسات المجتمع المدني و إدارات الوحدات الاقتصادية العاملة في فلسطين لمناقشة مردود الإعفاءات الضريبية على المجتمع الفلسطيني.

مراجع الدراسة

المراجع العربية

أبو خلف ، فهد (2007) حوافز ضريبة الدخل الممنوحة في قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني رقم (1) لسنة 1998. رسالة ماجستير غير منشورة جامعة الخليل فلسطين 2007

التميمي زهدي : (2008) حوافز الاستثمار في فلسطين جريدة القدس 7 أيار 2008)

الخطيب ، كمال : (2006) دور الإيرادات الضريبية في تمويل الموازنة العامة في فلسطين (1996-2003) رسالة ماجستير غير منشورة فلسطين جامعة النجاح

شاميه،احمد و الخطيب، خالد : (1993) المالية العامة، دار زهران للنشر، عمان، ص183

شبيطة ، هاني : (2006) حدود التوازن بين سلطات الإدارة الضريبية وضمانات المكلفين رسالة ماجستير غير منشورة جامعة النجاح في نابلس فلسطين

الشلتوني ، فايز : (2005) مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية دراسة تطبيقية للقوائم المالية المنشورة للمصارف الفلسطينية رسالة ماجستير غير منشورة الجامعة الاسلامية في غزة فلسطين

عبيدات، ذوقان، وعدس، عبد الرحمن، وعبد الخالق، كايد(2001م) البحث العلمي، مفهومه، أدواته، وأساليبه. عمان: دار الفكر.ص 179

العساف صالح حمد.(1995). المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية. الرياض: مكتبة العبيكان. ص 429 + ص 430

علي ؛ ناجحة ؛ أحمد ؛ محمد(2010) الإعفاءات الضريبية و دورها في تشجيع الاستثمار

لخضر ؛ يحيى (2007) دور الامتيازات الضريبية في دعم القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية دراسة حالة :مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب–بسكرة للفترة 2003 –2005 رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية قسم علوم التسيير

المراقب الاقتصادي و الاجتماعي عدد 24 أيار 2011

مهاني ؛ محمود (2010) أثر الحوافز التشجيعية في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رسالة ماجستير غير منشورة .

نصر ، لؤي (2008) دور" هيئة تشجيع الاستثمار "في تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي في فلسطين. (دراسة حالة قطاع غزة) رسالة ماجستير غير منشورة الجامعة الإسلامية في غزة فلسطين

ورقة مرجعية معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)) ورقة مرجعية لدراسة قانون جديد لضريبة الدخل في الأراضي الفلسطينية 7 كانون الأول 2011

المرجع الأجنبية

Bo Becker & Jacob (2012) Payout Taxes and the Allocation of Investment : Harvard Business School , Working Paper 11-040 April 3

Business Administration › Accounting Papers The Accounting Review (2010) corporate liquidation policy : School of Economics and Finance, University of Hong Kong, Pokfulam Road, Hong Kong

David L. Sjoquist . & Stoycheva (July, 2008) The Property Tax Exemption for Nonprofits : Andrew Young School of Policy Studies ,

Jinyan Li.,(2007). Development and Tax Policy: Case Study of China, Comparative Research in Law and Political Economy, (Osgoode Hall Law School, York University, Vol. 03 No. 04

Washington State Institute for Public Policy (110 Fifth Avenue SE, Suite 214 . Post Office Box 40999 . Olympia, Washington

Zuo Yanting (2009) How Do Tax Incentives Affect the Composition of Foreign Direct Investment (FDI) in North-East Asia

ثالثا : المواقع الإلكترونية

- موقع بورصة فلسطين الرسمي http://www.pex.ps
- موقع معهد ولاية واشنطن للسياسات العامة http://www.wsipp.wa.go
- موقع معهد الراسات و الابحاث الاقتصادية http://www.mas.ps/2
- موقع المراقب الاقتصادي و الاجتماعي http://www.pma.ps

رابعا : القوانين

-قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم 17 لسنة 2004
- قانون ضريبة الدخل الفلسطيني المعدل رقم 2 لسنة 1998
- قانون تشجيع الاستثمار في فلسطين رقم 1 لسنة 1998
- قانون تشجيع الاستثمار في فلسطين المعدل رقم 2 لسنة 2001